Machine Translated by Google

مؤتمر المناخ :COP29وفد من حراس الحكمة الخائفين

ومن المتوقع أن يركز مؤتمر الأطراف بشأن تغير المناخ التاسع والعشرين على تقييم التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف المناخ التي تم تحديدها مسبقًا، بما في ذلك إنشاء الهدف الكمي الجماعي الجديد بشأن تمويل المناخ، وستقوم البلدان باستكمال وتقديم وثائق الشفافية الخاصة بها لإظهار مدى تقدمها في معالجة أهداف المناخ على المستوى الوطني. وفي عام ،2025ستعمل البلدان على تحديث أو تعزيز مساهماتها المحددة وطنياً بموجب اتفاق باريس، ويجب سماع أصوات السكان الأصليين ودمجها في هذه التحديثات. وللقيام بذلك، يجب أن تبدأ مشاركة السكان الأصليين الآن في عام .2024

.1تنفيذ صناديق المناخ: مع الانتهاء من التفاصيل التشغيلية وآليات صندوق الخسائر والأضرار الجديد، نطالب بتوزيع هذه الأموال بشكل عادل، مع إعطاء الأولوية للدول النامية والمجتمعات الأصلية التي تتأثر بشكل غير متناسب بتغير المناخ. ويجب أن تكون هذه الأموال في شكل منح، وليس قروضًا لن تؤدي إلا إلى تعزيز الاستعمار المالي.

.2التقدم في التكنولوجيا الخضراء: مع استمرار التقدم التكنولوجي، نتوقع تبنيًا واسع النطاق للتكنولوجيا الخضراء، بما في ذلك التحسينات في الطاقة المتجددة وتخزين البطاريات. يطالب وفدنا بنقل هذه التكنولوجيات وإتاحتها والاستفادة منها للشعوب الأصلية. ومن الضروري أن يتم استخراج المواد الأساسية لهذه التكنولوجيات بطريقة تحترم المعرفة والحقوق الأصلية بشكل كامل. ونحن نصر على آليات صارمة لضمان عدم تسبب عمليات الاستخراج في أي أضرار بيئية أو ثقافية. ويشمل ذلك المشاورات الإلزامية والشاملة مع ممثلي الشعوب الأصلية لدمج وجهات نظرهم واحتياجاتهم، وضمان الوصول العادل إلى التكنولوجيا والموارد، والمراقبة المستمرة الصارمة لمنع أي آثار سلبية على أراضينا وسبل عيشنا وتراثنا الثقافي. يجب أن يتوافق استخراج المواد ومعالجتها مع أعلى معايير البيئة وحقوق الإنسان لتجنب أي تدهور للنظم البيئية وتعطيل أساليب حياة الشعوب الأصلية، وفقط بالموافقة الحرة المسبقة والمستنيرة من الشعوب الأصلية. إن رفاهة الشعوب الأصلية وسيادتها أمران غير قابلين للتفاوض، ونحن نطالب بنهج أكثر عدالة وصرامة يحمي البيئة والتراث الثقافي بشكل لا لبس فيه. ومن الجدير بالذكر بشكل خاص أنه لا ينبغي إنشاء هذه التقنيات من خلال استخراج المعادن النادرة من الأراضي والمواقع المقدسة للشعوب الأصلية. نحن نرفض التضليل البيئي للطاقة النووية كحل؛ فما يسمى بالسرطان المنخفض الكربون لا يزال يقتل.

.3التحولات الاقتصادية العالمية: من المتوقع حدوث تحول نحو الاقتصادات الخضراء على مستوى العالم، مع زيادة الاستثمارات في البنية التحتية والصناعات المستدامة. ويجب أن يشمل هذا التحول برامج انتقالية قوية وعادلة، حيث نطالب بدعم المجتمعات والعمال، وخاصة أولئك في المناطق التي تعتمد على صناعات الوقود الأحفوري. في كثير من الحالات، تحملت المجتمعات الأصلية وطأة إنتاج الوقود الأحفوري والأضرار الناجمة عنه، وفجأة حيث لم تعد هذه الصناعة متاحة، هناك فجوة اقتصادية كبيرة. وبينما نرفض الرأسمالية، فإننا نعتنق تعويضات المناخ وتعويض العمال بشكل مباشر عن الأضرار الجسدية والبيئية والثقافية والنفسية التي تحملوها والأجور المفقودة هو عنصر غير قابل للتفاوض في

Machine Translated by Google

إن هذه المجتمعات لا تواجه التدهور البيئي والأضرار الصحية فحسب، بل إنها تصبح بلا دخل أيضاً. ويضمن الانتقال العادل إعادة تدريب هؤلاء الأفراد وتمكينهم من العمل في صناعات جديدة في ظل الاقتصاد المستدام.

.4الاتفاقيات والسياسات الدولية: من المتوقع أن يتم تقديم اتفاقيات وسياسات دولية جديدة أو محدثة تهدف إلى تسريع الانتقال إلى اقتصاد مستدام ومنخفض الكربون. ونحن نطالب بأن تتضمن هذه السياسات أحكاماً تحمي حقوق السكان الأصليين وتروج للسلع والخدمات المستدامة بيئياً بطريقة تحترم تقاليدنا وسيادتنا. ولابد من الاعتراف بالدول الأصلية ذات السيادة واحترام جميع حقوق صنع القرار التي تشملها.

إن مشاركتنا والمطالب التي نطرحها ضرورية لضمان أن هذه التطورات لا تعالج تحديات المناخ العالمية فحسب، بل تعمل أيضًا على تعزيز حقوق ورفاهية السكان الأصليين، مع التأكيد على أهمية التعاون الدولي المستدام والالتزام بتحقيق أهداف المناخ الشاملة.

التخلص التدريجي من الوقود الأحفوري -إنهاء جميع أشكال الدعم لصناعة الوقود الأحفوري

إن إنهاء كل أشكال الدعم لصناعة الوقود الأحفوري يتطلب تحولاً شاملاً في السياسات الحكومية والاقتصادية. وينبغي إلغاء الإعانات التي تدعم حالياً إنتاج واستهلاك الوقود الأحفوري بالكامل وعلى الفور. ويهدف هذا الإجراء إلى تثبيط استخدام الوقود الأحفوري من خلال جعله غير قابل للاستمرار اقتصادياً مقارنة بمصادر الطاقة المتجددة. وينبغي إعادة توجيه الأموال المخصصة سابقاً لهذه الإعانات نحو دعم مشاريع الطاقة المتجددة، والبحث في التقنيات المستدامة، وتعويضات المناخ، ومساعدة العمال في الانتقال من قطاع الوقود الأحفوري إلى الصناعات الخضراء الناشئة. ويشمل هذا التحول أيضاً إصلاح القوانين الضريبية، وإنهاء الحوافز المالية لاستكشاف وإنتاج النفط والغاز والفحم، وتنفيذ لوائح صارمة ضد جهود الضغط التي تبذلها صناعة الوقود الأحفوري.

ينبغي للدول المتقدمة أن تقوم بنصيبها العادل ولا تقتصر على فرض وقف مؤقت على أي توسع جديد في استخدام الوقود الأحفوري محليا، مع التخلص التدريجي منه بحلول أوائل ثلاثينيات القرن الحادي والعشرين ،(2034>)بل ينبغي لها أيضا توفير التمويل للدول النامية لتحويلها من الوقود الأحفوري ولكن للقفز إلى اقتصاد مدعوم بالطاقة المتجددة.

الانتقال إلى اقتصاد أخضر بنسبة 80%بحلول عام 2035من قبل الدول المتقدمة

إن التحول إلى اقتصاد أخضر بنسبة 80%بحلول عام 2035يستلزم تحولاً كبيراً في كيفية عمل الاقتصادات، مع إعطاء الأولوية للاستدامة والتوازن البيئي. ويتطلب هذا الهدف استثماراً قوياً في مصادر الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة الكهرومائية والطاقة الحرارية الأرضية. ويتلخص الهدف في ضمان أن تمثل مصادر الطاقة النظيفة هذه ما لا يقل عن 80%أو أكثر من إجمالي استهلاك الطاقة بحلول عام ،2030مما يقلل بشكل كبير من الاعتماد على الطاقة المتجددة.

Machine Translated by Google

إن هذا التوجه يتطلب أيضا تعزيز كفاءة استخدام الطاقة في كافة قطاعات الاقتصاد ــ من العمليات الصناعية إلى أنظمة التدفئة والتبريد السكنية. وسوف تركز مشاريع تطوير البنية الأساسية على الممارسات المستدامة، بما في ذلك معايير البناء الأخضر، وتوسيع شبكات النقل العام للحد من الانبعاثات الناجمة عن المركبات، والاستخدام الواسع النطاق للمركبات الكهربائية.

وعلاوة على ذلك، يتضمن هذا التحول تعزيز خلق فرص العمل الخضراء وتوفير البرامج التعليمية والتدريبية لتزويد القوى العاملة بالمهارات اللازمة لأدوار التنمية المستدامة. وسوف تتعاون الحكومات والشركات والمجتمعات المحلية على وضع السياسات والحوافز التي تعزز الاقتصاد الأخضر، وضمان أن يكون النمو الاقتصادي شاملاً ومسؤولاً بيئياً.

وتتطلب هذه المبادرات التعاون العالمي، وأطر السياسات القوية، والاستثمار المالي الكبير، والالتزام بالتغلب على التحديات السياسية والاقتصادية المرتبطة بمثل هذه الأجندة التحويلية.

في عام 2024، وفي إطار الجهود الجارية لمكافحة تغير المناخ وتعزيز التعاون الدولي، من المتوقع أن نشهد العديد من الأحداث والتطورات الهامة. ونحن، بصفتنا وفداً مستقلاً للشعوب الأصلية، نشارك بنشاط في هذه العمليات، ونطرح مطالبنا بالعدالة والشمول.

انتقال عادل

إن التحول العادل، من خلال عدسة السكان الأصليين، يضمن أن يكون التحول إلى اقتصاد منخفض الكربون عادلاً وشاملاً، وخاصة لمجتمعاتنا الأصلية. ويعترف هذا النهج بالظلم التاريخي والمستمر الذي واجهناه، ويؤكد على الحاجة إلى العدالة التعويضية. ويشمل ذلك خلق فرص العمل الخضراء التي تدمج معرفتنا وممارساتنا التقليدية، وتوفير الدعم للعمال الذين ينتقلون من الصناعات الضارة بالبيئة، وضمان كوننا صناع قرار مركزيين، واحترام سيادتنا وتقرير المصير. ويحتاج هذا التحول إلى رعاية الحفاظ على ثقافاتنا ولغاتنا وتقاليدنا، والاعتراف بأهميتها لمرونة مجتمعنا وهويتنا. ويؤكد على المبادرات التي يقودها المجتمع والمسؤولية البيئية، مع تسليط الضوء على مساهماتنا في التنوع البيولوجي وصحة النظام البيئي. وتشمل توصيات السياسة ضمان تمثيلنا في هيئات صنع القرار بشأن المناخ والطاقة، وتخصيص التمويل للمشاريع الخضراء التي يقودها السكان الأصليون، وتنفيذ الأطر القانونية التي تحمي حقوقنا في الأرض، وإنشاء برامج تعليمية تتضمن معرفتنا بالوظائف الخضراء. إن التحول العادل، عندما ننظر إليه من خلال عدسة السكان الأصليين، هو انتقال مستدام وعادل، ويشارك في فوائد الاقتصاد المنخفض الكربون بشكل عادل ويمكّننا من القيادة نحو مستقبل مرن وشامل.

الخسارة والأضرار من منظور السكان الأصليين، يعترف كتاب الخسارة والأضرار بالتأثيرات غير المتناسبة لتغير المناخ على مجتمعاتنا الأصلية. يؤثر تغير المناخ علينا بطرق فريدة وعميقة، ويهدد أراضينا وسبل عيشنا وأساليب حياتنا. وإدراكًا لهذا، من الضروري تطوير آليات عادلة للتعويض عن هذه التأثيرات. وهذا ينطوي على:

Machine Translated by Google

إشراك المجتمعات الأصلية بشكل فعال في تصميم هذه الحلول وتنفيذها لضمان ملاءمتها ثقافيا وفعاليتها.

ويضمن هذا النهج إتاحة الفرص الجديدة في الاقتصاد الأخضر للشعوب الأصلية، وتوفير مسارات لسبل العيش المستدامة التي تتماشى مع قيمنا وتقاليدنا. إن حكمتنا وممارساتنا التقليدية، التي صقلناها على مدى قرون من العيش في وئام مع الطبيعة، لا تقدر بثمن في صياغة حلول مستدامة لتحديات المناخ. ومن خلال تقدير واستخدام معرفتنا، يمكننا تعزيز فعالية جهود التكيف مع المناخ والتخفيف من آثاره.

علاوة على ذلك، من الأهمية بمكان الحفاظ على تراثنا الثقافي في مواجهة تغير المناخ. ويشمل ذلك حماية مواقعنا المقدسة ولغاتنا وممارساتنا التقليدية المعرضة للخطر.

إن معالجة الخسائر غير الاقتصادية مهمة بنفس القدر، لأن فقدان الهوية الثقافية، والروابط الروحية، والتماسك المجتمعي لا يمكن قياسه من حيث القيمة المالية، ولكنه محسوس بعمق داخل مجتمعاتنا.

إن ضمان الدعم القانوني والسياسي أمر أساسي لحماية حقوقنا وتعزيز مشاركتنا الفعّالة في العمل المناخي. ويشمل ذلك الاعتراف بحقوقنا في الأراضي ودعمها، وتوفير الموارد المالية للمبادرات المناخية التي تقودها المجتمعات المحلية، ووضع سياسات شاملة تعكس احتياجاتنا ووجهات نظرنا.

ومن خلال دمج هذه العناصر، يمكننا خلق استجابة أكثر شمولاً وعدالة لتغير المناخ تحترم المجتمعات الأصلية وتمكنها. ولا يعالج هذا النهج الشامل التأثيرات المباشرة لتغير المناخ فحسب، بل يبني أيضًا مستقبلًا مرنًا ومستدامًا للجميع.

الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة (FPIC)

إن مبدأ الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة يشكل حجر الزاوية في العلاقة بين المجتمعات الأصلية ومشاريع التنمية التي تؤثر على أراضيها وثقافاتها. وهو أمر بالغ الأهمية لضمان أن أي مبادرات اقتصادية أو بيئية أو اجتماعية، بما في ذلك تلك المتعلقة بالانتقال العادل ومعالجة الخسائر والأضرار، لا تتم إلا بموافقة واضحة من المجتمعات الأصلية المتضررة. ويمكّن مبدأ الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة الشعوب الأصلية من التفاوض على شروط المشاركة وحماية تراثهم الثقافي وضمان احترام حقوقهم في مواجهة التغيرات والتحديات العالمية. ويجب الاعتراف بهذا المبدأ عالميًا وتنفيذه من أجل احترام سيادة الشعوب الأصلية ودعمها حقًا وضمان مشاركتها النشطة في تشكيل مستقبل مستدام.

تشتيتات خطيرة

إن الحلول الزائفة في سياق تغير المناخ ليست غير كافية فحسب؛ بل إنها خطيرة أيضًا.

إن هذه التدابير، التي تبدو مفيدة في الحد من انبعاثات الكربون أو التخفيف من الأثر البيئي، تفشل في نهاية المطاف في معالجة الأسباب الجذرية للقضايا وغالباً ما تكون غير فعالة.

Machine Translated by Google

ومن منظور السكان الأصليين، فإن هذه الحلول المزعومة خبيثة بشكل خاص لأنها تقوض حقوق السكان الأصليين في كثير من الأحيان وتتجاهل الطبيعة الشاملة والمترابطة للأنظمة البيئية التي يفهمها السكان الأصليون من خلال حكمتهم.

بالنسبة للمجتمعات الأصلية، فإن المعركة ضد الحلول الزائفة ملحة. هذه التدابير، بما في ذلك مشاريع الهندسة الجيولوجية واسعة النطاق، أو مخططات تداول الكربون، أو إنتاج الوقود الحيوي، غالبا ما تؤدي إلى نزع ملكية الأراضي، والتدهور البيئي، والمزيد من التهميش. إنها تعطي الأولوية للربح على الناس والطبيعة، مما يؤدي إلى إدامة دورة من الضرر البيئي والاجتماعي.

وهذا لا يؤدي إلى تعطيل ممارساتنا المستدامة فحسب، بل ويهدد وجودنا أيضًا.

ويدعو الناشطون والقادة الأصليون إلى إعادة تقييم جدية لهذه الحلول "الخضراء".
يتعين علينا أن نكشف ونفكك أشكال الاستعمار البيئي الجديدة التي تتخفى في هيئة عمل مناخي. ولابد أن تتضمن الحلول الحقيقية أنظمة المعرفة الأصلية، وأن تعطي الأولوية لصحة النظم الإيكولوجية، وأن تحترم سيادة المجتمعات الأصلية وتقرير مصيرها على مستوى العالم. وتشكل المبادرات التي تقودها المجتمعات المحلية أهمية بالغة، فهي تمكن الشعوب الأصلية من قيادة مكافحة تغير المناخ بشروطها.

إن المشاركة العادلة في عمليات صنع القرار بشأن المناخ أمر غير قابل للتفاوض. ولا ينبغي أن تقتصر المشاركة على أصوات السكان الأصليين، بل يجب أن تكون محورية في جميع المنتديات التي تناقش فيها السياسات والحلول المناخية. وهذا يضمن أن الاستراتيجيات ليست فعالة من الناحية الفنية فحسب، بل إنها عادلة اجتماعيا وملائمة ثقافيا.

إن تسليط الضوء على هذه القضايا أمر بالغ الأهمية لضمان استدامة العمل المناخي وعدالة نتائجه. ولا يكفي الحد من البصمة الكربونية؛ بل يتعين علينا أيضا احترام حقوق الأراضي والممارسات التقليدية للشعوب الأصلية. إن حكمتنا، التي تؤكد على العيش في وئام مع الطبيعة والاعتراف بالترابط بين جميع الكائنات الحية، توفر لنا الطريق إلى الأمام. ومن خلال دمج هذا المنظور، يمكننا تعزيز الحلول الحقيقية التي تعود بالنفع على الكوكب وجميع سكانه على قدم المساواة.

إن معالجة الحلول الزائفة تتطلب التدقيق في استراتيجيات المناخ للتأكد من أنها لا تؤدي إلى إدامة الضرر أو عدم المساواة. إن المخاطر كبيرة للغاية بحيث لا يمكن الاكتفاء بتدابير نصفية أو حلول خادعة. ومن خلال الارتقاء بالمعرفة والقيادة الأصلية، يمكننا تطوير مناهج تعالج حقًا الأسباب الجذرية لتغير المناخ، وتعزيز عالم أكثر صحة وعدالة للجميع.

مستقبلنا يعتمد على ذلك.

إن معارضة مخططات تجارة الكربون تشكل نقطة تركيز بالغة الأهمية من منظور السكان الأصليين، لأن هذه المخططات غالباً ما تعزز نهجاً قائماً على السوق لحل قضايا المناخ، وهو النهج الذي قد يهمل التغيرات النظامية الأعمق اللازمة لتحقيق العدالة البيئية الحقيقية. وتسمح أسواق الكربون للشركات والدول بشراء وبيع التراخيص اللازمة لانبعاث الغازات المسببة للانحباس الحراري العالمي. ورغم أن هذه المخططات مصممة في ظاهرها للحد من الانبعاثات، فإنها قد تؤدي إلى "استعمار الكربون"، حيث يقع عبء التعديل بشكل غير متناسب على الأراضي والشعوب الأصلية.

Machine Translated by Google

وتزعم المجتمعات الأصلية في كثير من الأحيان أن تجارة الكربون لا تقلل من الانبعاثات الإجمالية، بل إنها تنقل المسؤولية من المناطق ذات معدلات الانبعاثات المرتفعة إلى المناطق ذات التنمية الاقتصادية المنخفضة. وقد يؤدي هذا إلى مواقف حيث يتم استهداف أراضي السكان الأصليين لمشاريع تعويض الكربون مثل التشجير على نطاق واسع، وغالبًا دون موافقة حقيقية أو فائدة للمجتمعات المحلية، مما يؤدي إلى تعطيل أنماط الحياة التقليدية والتسبب في اختلال التوازن البيئي.

يركز هذا البرنامج على الدعوة إلى خفض الانبعاثات بشكل مباشر عند المصدر وتعزيز الممارسات المستدامة التي تدمج المعرفة الأصلية ورعاية البيئة.

يعارض هذا النهج مجرد تحويل الطبيعة إلى سلعة باعتبارها "حوضًا" للتلوث الصناعي، ويؤكد على الإدارة البيئية الشاملة التي يقودها المجتمع والتي تحترم الثقافات الأصلية وتحافظ عليها وسلامة العالم الطبيعي.

انطلاقًا من الزخم الذي اكتسبته من مؤتمر العام الماضي، يلتزم وفدنا بتعميق مشاركتنا وتعزيز الفهم الشامل لأزمة المناخ في مؤتمر الأطراف التاسع والعشرين. لقد قمنا بصقل أولوياتنا السياسية الرئيسية لمزيد من دمج المعرفة والممارسات الأصلية في الخطاب البيئي العالمي. وفيما يلي نخطط للتعامل مع هذا:

تعزيز طرق المعرفة الأصلية: استمرارًا لمناقشات العام الماضي، ندعو إلى الاعتراف بطرق المعرفة الأصلية باعتبارها منظورًا بديلًا أساسيًا يقدم رؤية شاملة ومترابطة للطبيعة. هذه النظرة العالمية ضرورية لإثراء الإدارة البيئية العالمية والاستدامة.

الدعوة إلى مشاركة السكان الأصليين

وبناءً على الالتزامات السابقة، يصر وفدنا على أهمية إدراج أصوات وممارسات السكان الأصليين في صنع السياسات المناخية والمفاوضات العالمية. بالإضافة إلى ذلك، يجب الاعتراف بالمجتمعات الأصلية بغض النظر عما إذا كانت الحكومات تعترف بها "رسميًا".

نحن ندفع نحو إنشاء مجموعات عمل لاستكشاف أنظمة بديلة لتقييم الطبيعة والتفاعل معها، والتحرك إلى ما هو أبعد من الأطر الاقتصادية التقليدية.

الغابات والأمازون

استعدادًا لتحديث المساهمات المحددة وطنيًا (NDCs)بموجب اتفاقية باريس لعام ،2025يرى حراس الحكمة الأمازونية، كحلفاء في وفد حراس الحكمة، أن مؤتمر الأطراف التاسع والعشرين يمثل لحظة محورية للتأثير على سياسات المناخ هذه في الكفاح من أجل مستقبل صحي وعادل وقابل للعيش. سيشارك الأعضاء الشباب الأصليون في الوفد بنشاط في المفاوضات، ويدافعون عن دمج حقوق ومعارف السكان الأصليين في الأمازون، ويضغطون على الحكومات الوطنية، ويتعاونون مع المنظمات الأخرى لضمان أن تعكس المساهمات المحددة وطنيًا احتياجات مجتمعاتهم بدقة. من خلال مراقبة العملية عن كثب، سيتمكنون من تحديد أولوياتهم.

Machine Translated by Google

تهدف هذه الاتفاقية إلى ضمان تمثيل أصوات السكان الأصليين في منطقة الأمازون في هذه الاتفاقيات المناخية الدولية الحاسمة.

صحة المحيطات وحمايتها: مع التأكيد على التقدم الذي أحرزناه في العام الماضي، فإننا نواصل التركيز على الأهمية الحاسمة لصحة المحيطات وحماية الشعاب المرجانية الساحلية، وخاصة حول الدول الجزرية. وتتجه جهودنا الدعائية المستمرة نحو إرساء تدابير وقائية تستند إلى المعرفة التقليدية والممارسات المستدامة.

الحلول والإصلاحات بعد النمو

في ضوء المناقشات التي دارت في العام الماضي، فإننا نتناول الحاجة إلى حلول لمرحلة ما بعد النمو وتباطؤ النمو، والتي تعترف بالمسؤوليات التاريخية التي تقع على عاتق الشمال العالمي وتهدف إلى تصحيح أوجه عدم المساواة المستمرة التي ترجع جذورها إلى الاستعمار. ويشمل نهجنا الدعوة إلى التعويضات ومسارات التنمية المستدامة التي تبتعد عن الاعتماد على مقاييس النمو الاقتصادي.

استعادة وجهة النظر القرابية: الطرق الأصلية للمعرفة بناءً على رؤى العام الماضي، يواصل وفدنا تحدي المنظور الاستعماري السائد للطبيعة، والذي غالبًا ما يحول البيئة إلى سلعة. ونحن نؤكد على استعادة وجهة النظر القرابية التي تنظر إلى البشر والطبيعة باعتبارهم أقارب مترابطين، وليس مجرد موارد.

خلال مؤتمر الأطراف التاسع والعشرين، سنستضيف سلسلة من الفعاليات الجانبية في كل من المنطقتين الخضراء والزرقاء للترويج لهذه الأولويات السياسية المنقحة. ستسلط هذه الفعاليات الضوء على العمل المناخي الذي تقوده الشعوب الأصلية، وتؤكد على أهمية إنهاء الاستعمار، وتدافع عن المساواة البيئية، وتعزز منصة للمناقشات الهادفة والتحويلية.

تمويل المناخ في مؤتمر الأطراف التاسع والعشرين من خلال عدسة محلية

يركز تمويل المناخ، من منظور السكان الأصليين، على التوزيع العادل والملائم ثقافيًا للموارد لدعم المجتمعات الأصلية في التكيف مع آثار تغير المناخ والتخفيف منها. ويؤكد هذا المنظور على أن الآليات والموارد المالية لا ينبغي أن تصل إلى المجتمعات الأصلية فحسب، بل يجب أيضًا أن تحترم سيادتها وأنظمة المعرفة التقليدية الخاصة بها.

الوصول المباشر والعادل إلى التمويل:

وتدعو الأصوات الأصلية إلى توفير الوصول المباشر إلى التمويل المناخي، وتدعو إلى تبسيط العمليات التي تقضي على الحواجز البيروقراطية. وهذا يضمن وصول التمويل مباشرة إلى الشعوب الأصلية، مما يمكّننا من تنفيذ حلول مناخية محلية متجذرة في معارفها وممارساتها البيئية التقليدية.

المشاركة في الحوكمة المالية:

Machine Translated by Google

وتؤكد وفودنا الأصلية على أهمية إشراك الشعوب الأصلية في هياكل حوكمة آليات تمويل المناخ. ويضمن هذا الإشراك اتخاذ قرارات التمويل بفهم عميق للتحديات الفريدة التي تواجهها المجتمعات الأصلية وأن تكون هذه القرارات متوافقة مع مبادئ تقرير المصير والموافقة.

احترام المعارف والممارسات التقليدية: ينبغي لتمويل المناخ أن يدعم المشاريع التي تدمج المعارف البيئية الأصلية، والتي ثبت أنها تعزز التنوع البيولوجي وصحة النظم الإيكولوجية. إن الدعم المالي للمشاريع التي تستخدم هذه المعارف لا يساعد فقط في تعزيز القدرة على التكيف مع المناخ، بل يعزز أيضًا الحفاظ على الثقافات الأصلية وإحياءها.

المساءلة والشفافية: يجب أن تكون هناك آليات قائمة لضمان استخدام التمويل المناخي بشكل فعال ووصوله إلى المستفيدين المقصودين دون تحويل. وينبغي للمجتمعات الأصلية أن تمتلك الأدوات والقدرة على مراقبة كيفية استخدام هذه الأموال والإبلاغ عنها، وتعزيز الشفافية والمساءلة.

معالجة أوجه عدم المساواة التاريخية: ينبغي لآليات تمويل المناخ أن تعترف بأوجه عدم المساواة والظلم التاريخية التي واجهها السكان الأصليون، بما في ذلك نزع ملكية الأراضي والاستبعاد من الفرص الاقتصادية، وأن تعالجها. وينبغي للموارد المالية الرامية إلى مكافحة تغير المناخ أن تساهم في تصحيح هذه أوجه الظلم، ودعم إعادة التأهيل البيئي والاجتماعي.

ومن خلال التركيز على هذه المبادئ، يمكن لتمويل المناخ أن يكون بمثابة أداة قوية ليس فقط لمعالجة آثار تغير المناخ ولكن أيضًا لتعزيز حقوق ورفاهية الشعوب الأصلية على مستوى العالم.

NCQG

في سياق الهدف الكمي الجديد لتمويل المناخ، فإن مطالبنا بالتمويل العادل للمناخ واضحة: كل من كمية ونوعية تمويل المناخ يحتاجان إلى تحول جذري. نحن ندعو إلى تمويل المناخ بالتريليونات. إن تكلفة التقاعس عن العمل بشأن تغير المناخ تفوق بكثير هذا الاستثمار. في الوقت الحالي، تتلقى الحروب والصراعات تريليونات الدولارات من التمويل، والتي غالبًا ما تستخدم للتدمير، في حين تظل الحاجة الملحة إلى الأموال لدعم التجديد والحياة من خلال العمل المناخي غير ممولة بشكل كافٍ. إن هدف تمويل المناخ الأخير البالغ 100مليار دولار غير كافٍ على الإطلاق ويقصر كثيرًا عن تلبية الاحتياجات المتزايدة المتعلقة بالمناخ، وخاصة فيما يتعلق بالإغاثة من الكوارث والأضرار الناجمة عن المناخ.

ويجب أيضاً أن تتحول جودة تمويل المناخ نحو أن يصبح خالياً من الديون ويعتمد على المنح.
تاريخيا، كان 63%من 100مليار دولار من تمويل المناخ قائما على القروض، وهو ما يؤدي فقط إلى تفاقم عبء الديون على البلدان الضعيفة. وهذا التحول أمر بالغ الأهمية، حيث ينبغي النظر إلى تمويل المناخ باعتباره حقا، وليس آلية استخراجية مدفوعة بالربح. ومن الضروري أن يأتي تمويل المناخ من التمويل العام وليس الاستثمارات الخاصة، مما يضمن أنه

Machine Translated by Google

إن توفير خدمات الرعاية الصحية الأولية يجب أن يكون قابلاً للتنبؤ به ومناسباً وسهل المنال. وبدون ذلك، فإن الاحتياجات العاجلة للسكان المعرضين للخطر، بما في ذلك التعافي من الكوارث والقدرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ، سوف تظل غير ملباة.

ولا يزال الوصول إلى التمويل المناخي، وخاصة بالنسبة للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، يشكل تحديًا كبيرًا. إذ تعمل آليات مثل صندوق المناخ الأخضر ومرفق البيئة العالمية على توجيه الأموال إلى حد كبير من خلال الجهات الفاعلة في الدولة، والتي تعمل غالبًا داخل الهياكل الاستعمارية. وهذا يخلق حواجز أمام المجتمعات الأصلية وأصحاب المصلحة المحليين للوصول إلى الأموال بشكل مباشر. وعلاوة على ذلك، غالبًا ما تفرض الوسطاء مثل بنوك التنمية المتعددة الأطراف تعقيدات وبيروقراطية وعقبات تجعل من الصعب على الفئات الأكثر ضعفًا الاستفادة من التمويل المناخي. ويجب معالجة هذه المشكلة، حيث تتطلب الشعوب الأصلية، التي تقف على الخطوط الأمامية لأزمة المناخ، وصولاً مباشرًا ومبسطًا إلى هذه الأموال.

ويتعين على اللجنة الوطنية لجودة المناخ أن تضع التمويل العام في صميم عملها، مع توجيه الأحكام العامة للجزء الأكبر من تمويل المناخ. ولا ينبغي للتمويل العام أن يكون جزءا من المشهد الاستثماري العالمي الأوسع فحسب، بل ينبغي أن يكون المصدر الأساسي لتمويل المناخ، وضمان توزيعه بشكل عادل ودون إضافة أعباء ديون أخرى. وتتحمل البلدان المتقدمة مسؤولية خاصة عن إعادة تخصيص الميزانيات من الصناعات الضارة، مثل إعانات الوقود الأحفوري، والتي تبلغ في المتوسط 13مليون دولار في الدقيقة، وإعادة توجيه هذه الأموال إلى تمويل المناخ. وبالمقارنة، تكلف أضرار المناخ الاقتصاد العالمي حاليا 16مليون دولار في الساعة. وفي أوروبا وحدها، يمكن حشد 900مليار دولار إضافية من خلال الضرائب ومحاسبة الملوثين.

وأخيرا، يتعين على مجموعة العمل الوطنية للجودة أن تعالج مسائل المسؤولية والتنفيذ والتتبع والتأثير. فمن سيكون مسؤولا عن تنفيذ مجموعة العمل الوطنية للجودة والإشراف عليها؟ وكيف سيتم تتبع الأموال، وكيف سنضمن الشفافية والمساءلة؟ والأمر الأكثر أهمية هو كيف سيتم قياس تأثير التمويل المناخي، وخاصة بالنسبة لأولئك الأكثر عرضة لتغير المناخ.

وسيكون التعامل مع هذه الأسئلة أمرا حاسما لضمان فعالية مجموعة العمل الوطنية لجودة المناخ وتحويلها حقا في النضال من أجل العدالة المناخية.

نسخة مختصرة؛ نص موجز عن NCQG

تدعو مجموعة العمل المناخي إلى تمويل المناخ الذي يصل إلى تريليونات الدولارات، مؤكدة أن تكلفة التقاعس عن العمل تتجاوز بكثير الاستثمار الأولي المطلوب. حاليًا، يتم تخصيص تريليونات الدولارات للحرب والصراع بدلاً من التجديد وخلق الحياة. إن هدف 100مليار دولار غير كافٍ، خاصة وأن 63٪من هذا التمويل كان قائمًا على القروض، مما يثقل كاهل المستفيدين بالديون. يجب أن يكون تمويل المناخ خاليًا من الديون ومبنيًا على المنح، مع تحويل مخصصات الميزانية من المساعدات الإنمائية الرسمية (ODA)إلى تمويل المناخ. يعد الوصول أمرًا بالغ الأهمية، حيث يجب أن تكون الأموال متاحة بسهولة مع الحد الأدنى من البيروقراطية بسبب إلحاح أزمة المناخ. يجب توجيه جزء كبير من التمويل نحو الإغاثة من الكوارث والأضرار ذات الصلة، من خلال التمويل العام بدلاً من القروض أو مخططات الربح. يعد التمويل المتوقع والكافي والمتاح أمرًا ضروريًا، مع تعريف واضح لتمويل المناخ وتحسين آليات التتبع

Machine Translated by Google

إن الهدف من هذه الأهداف هو التغلب على التحديات السابقة. ويجب أن تتمتع المجتمعات الأصلية بقدرة أفضل على الوصول إلى هذه الأموال، ومعالجة التعقيدات والحواجز التي تعترض الآليات الحالية مثل صندوق المناخ الأخضر ومرفق البيئة العالمية. ويؤكد فريق الخبراء الوطني على الحاجة إلى التمويل العام، والدعوة إلى اتباع نهج متعدد الطبقات حيث يكون التمويل العام هو الأساس، مع استكماله بالاستثمارات العالمية، أو وضع التمويل العام في قلب جميع المبادرات. وينبغي إعادة توجيه الميزانيات العامة من إعانات الوقود الأحفوري والإنفاق العسكري إلى تمويل المناخ، مع امتلاك أوروبا القدرة على جمع 900 مليار دولار من خلال الضرائب ونظام "الملوث يدفع". وأخيرًا، يتطلب تنفيذ هذه الأهداف مساءلة واضحة، وضمان التتبع والتقييم المناسبين لتأثيرات تمويل المناخ.

حلول تقودها النساء لتغير المناخ من خلال عدسة السكان الأصليين

إن الحلول التي تقودها النساء لتغير المناخ، وخاصة من منظور السكان الأصليين، تمكن النساء من أن يصبحن عوامل محورية في رعاية البيئة، وتسخير أدوارهن الفريدة ورؤاهن الثقافية العميقة لتعزيز المساواة بين الجنسين والاستدامة البيئية. تمتلك النساء الأصليات معرفة موروثة حول إدارة الأراضي والموارد، وتستفيد قيادتهن للمبادرات التي تقودها النساء من هذه الحكمة لوضع استراتيجيات المرونة المناخية المتناغمة ثقافيًا والفعالة لمجتمعاتهن. تعمل هذه الحركات على تمكين النساء الأصليات من معالجة القضايا البيئية المحلية الملحة مثل تدهور الأراضي وندرة المياه.

من خلال قيادة الجهود الشعبية، فإنهم لا يعالجون التحديات الفورية فحسب، بل ويعززون أيضًا قدرات مجتمعاتهم على المدى الطويل من أجل العيش المستدام. تدافع النساء الأصليات عن تمثيل كبير في صنع السياسات المناخية، ويسعين جاهدين لضمان أن تتضمن أطر العمل المناخي حقوق ووجهات نظر السكان الأصليين، وبالتالي تعزيز السياسات الشاملة والمنصفة. إنهم في طليعة دمج المعرفة البيئية التقليدية مع ممارسات الاستدامة الحديثة، ورائدين في النهج التي تقلل من التأثيرات البيئية مع تعزيز مرونة المجتمع. من خلال ربط العمل المناخي بالتمكين الاقتصادي، تعزز المبادرات التي تقودها النساء الأصليات الفرص في القطاعات المستدامة مثل زراعة النباتات الأصلية، والسياحة البيئية، والحرف التقليدية، والتي تدعم كل من التنمية المجتمعية والأهداف البيئية. إن التأكيد على الحلول التي تقودها النساء الأصليات ودعمها أمر ضروري لاتباع نهج شامل وعادل لمعالجة تغير المناخ، وضمان أن الحلول لا تخفف من التأثيرات البيئية فحسب، بل تعزز أيضًا النسيج الثقافي والاجتماعي والاقتصادي للمجتمعات الأصلية.

توصية السياسة: إدراج الانبعاثات العسكرية في الأهداف الوطنية المحددة
المساهمات (المساهمات المحددة وطنيا)

ولتعزيز الشفافية والمساءلة في العمل المناخي، ينبغي لجميع البلدان أن تدرج الانبعاثات الناجمة عن العمليات العسكرية في مساهماتها المحددة وطنيا، بما في ذلك الأنشطة المحلية والدولية. وينبغي أن يمتد هذا الإدراج إلى عملية التقييم العالمي لضمان التقييم الشامل للتقدم العالمي بموجب اتفاق باريس. ويتعين على البلدان أن تقدم منهجيات مفصلة لحساب هذه الانبعاثات وتحديد أهداف خفض طموحة ومحددة مع استراتيجيات واضحة. زيادة الاستثمار في التكنولوجيات العسكرية المنخفضة الكربون

Machine Translated by Google

كما أن تنفيذ هذه السياسة يتطلب تعديلات على القوانين الوطنية المتعلقة بالمناخ والعمليات العسكرية، مع التعاون الوثيق بين وزارات البيئة والدفاع، وبالتالي تقديم تمثيل أكثر دقة للجهود الوطنية في مبادرات المناخ العالمية.